نجد أن التشريع المغربي على الرغم من عدم توفر المغرب على إستراتيجية خاصة بالذكاء الإصطناعي إلا انه ويشكل الذكاء الإصطناعي رافعة عرضانية لتنزيل هذه الاستراتيجية . حيث بادر المغرب إلى وضع أسس منظومة رقمية شاملة تساهم في تطوير وإستخدام هذه التكنولوجيا ، ومع ذلك فإن هذه الالتزامات الوطنية في ظل غياب آليات خاصة للحكامة والتقنين. وبالنظر الى القوانين التي يتوفر عليها المغرب فالإطار التنظيمي يعد إيجابيا ويشكل قاعدة لتطوير الذكاء الإصطناعي،

Summarized by © lakhasly.com